

المدير التنفيذي

14 ذو القعدة 1441

5 يوليو 2020

تعميم رقم (2/رب ، رب أ/461/2020)

إلى جميع البنوك الكويتية

السيد الرئيس التنفيذي المحترم

تحية طيبة وبعد،

في ضوء دراسة البيانات المقدمة من البنوك الكويتية حول الأثر الناتج عن قرار البنوك بشأن تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور، وبناءً على المناقشات التي تمت مع الرؤساء التنفيذيين ومدقي الحسابات الخارجيين للبنوك بشأن كيفية معالجة تأجيل الأقساط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS -9.

نفيدكم بأنه يتعين على مصرفكم الالتزام بما يلي:

(1) معالجة خسائر تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS - 9، وفق ما تظهره شهادة مدقي الحسابات الخارجيين، وذلك خصماً على الأرباح المحتجزة في بنود حقوق الملكية، على أن يتم إعادة بناء المبالغ المستخدمة من الأرباح المحتجزة.

(2) لغرض احتساب القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات بازل (3) لدى إعداد البيانات الخاصة بالضوابط الرقابية ذات العلاقة، يمكن لمصرفكم عدم الاعتماد بأثر معالجة خسائر تأجيل الأقساط على النحو سالف الذكر ، وذلك بواقع 25% لكل سنة خلال مهلة أربعة سنوات تبدأ من عام 2021 حتى عام 2024 .

(3) موافقتنا بشهادة من مدقي الحسابات الخارجيين توضح الأثر الناتج عن تأجيل الأقساط، وذلك وفق البيانات المالية المرحلية عن الفترة المنتهية في 2020/6/30.

الإجراءات الاستثنائية لمواجهة كوفيد-19 .

ز) تعميم رقم (2/رب ، رب أ/461/2020) إلى جميع البنوك الكويتية حول الأثر الناتج عن قرار البنوك بشأن تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور وكذلك كيفية معالجة تأجيل الأقساط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS-9 .

هذا وفي إطار تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد والتي تتطلب الحاجة إلى مواجهة الظروف الضاغطة الحالية على نحو فعال وانتهاج سياسات تحوطية حصيفة، وما تُظهره نتائج اختبارات الضغط في ظل هذه الأزمة غير المسبوقة عن مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية، فإن الأمر يتطلب استمرار النهج المتحوط بتكوين المخصصات الاحترازية، بما يعزز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، وبحيث تظل قادرة على ممارسة دورها الفاعل في تقديم الخدمات المصرفية والمالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته دون انقطاع.

مع أطيب التحيات.

**المدير التنفيذي لقطاع الرقابة
وليد محمود العوضي**